بأن دورة اجتماعات المجلس تميّزت بالحيوية، وبتنوّع الطروحات السياسية، حيث حظيت أزمة الخليج، وتصعيد الانتفاضة، بالقسط الاوفر فيها. كذلك، لقيت كلمة عرفات ارتياحاً عاماً في أوساط المجلس. وفي ختام أعماله، أصدر المجلس بياناً، دعا فيه الى «أهمية تكثيف الجهد السياسي لكشف ابعاد، ومخاطر، المخطط الاميركي ـ الاسرائيلي الذي يحاول ابعاد الانظار عن قضية شعبنا، باعتبارها محور الصراع في المنطقة، وكذلك العمل لمواجهة هذا المخطط، بالسعي الجاد مع جميع القوى الشقيقة، والصديقة، من أجل تنشيط الجهود لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وتولّي مجلس الامن الدولي دوره الفاعل في هذا الصدد، بعيداً من ضغوط الادارة الاميركية وتحيّزها الفاضح لصالح اسرائيل» (**وفا**، ١٢/١٠/١٩٩٠).

مجزرة القدس

ارتكبت السلطات الاسرائيلية مجزرة جديدة بحق الشعب الفلسطيني، صباح ٨/١٠/١٩٩٠، وذلك في الحرم الشريف في مدينة القدس. واثر ذلك، أعلنت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ان المنظمة «تُحمّل الدول دائمة العضوية في مجلس الامن المسؤولية الكاملة عن استمرار الكيان الصهيوني العنصري في جرائمه واحتلاله لأرضنا ومقدساتنا، ولعدم اتخاذها القرارات والاجراءات الكفيلة بردع هؤلاء العنصريين، ولعدم تنفيذ القرارات الدولية. وتتحمّل المسؤولية، بصفة خاصة، الولايات المتحدة الاميركية التي كان همّها، طوال السنوات الماضية، حماية اسرائيل وجرائمها، واستخدام الفيتو بصورة مستمرة، ممّا يكشف الوجه الاميركي المزيّف في تعامله غير المتوازن، وغير العادل، مع قضايا المنطقة والشرق الاوسط، وانحيازها الأعمى الى جانب اسرائيل، وتسليحها، وتمويلها، وتشجيعها، وحمايتها لاستمرار الاحتلال» (من بيان اللجنة التنفيذية، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٨/١٠/١٩٩٠).

ورأت أوساط سياسية مطلعة، ان مجزرة القدس «أثبتت، مرة أخرى، صعوبة التعاطي مع أزمات المنطقة بشكل منفصل؛ كما انها أكدت ان العجز والانقسام العربي يمثّل العقبة الاهمّ على طريق امكانية تطوير الموقف الدولي، وان هذا الانقسام لا يعود فقط الى الاختلاف التناحري على خلفية أزمة الخليج فحسب، بل على الموضوع الفلسطيني أيضاً، رغم حالة التضامن الشكلي التي كانت سائدة قبل أزمة الخليج، كما تبيّن تالياً الترابط الوثيق بين مصالح العديد من الانظمة العربية مع مصالح الولايات المتحدة الاميركية» (**الهدف**، دمشق، ٢١/١٠/١٩٩٠).

من جهة أخرى، رأت أوساط اعلامية ان المجزرة «أخرجت مجمل الاحداث من طابعها المحلي الذي راوحت عنده منذ انغلاق أفق المبادرة السلمية الفلسطينية، وغلق الادارة الاميركية نافذة حوارها مع م.ت.ف. الى مستوى دولي متقدّم، وتمكن الفلسطينيون من طرح ملف الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية على أعلى المستويات الدولية، ووضعوا، بالتالي، المسألة الفلسطينية في رأس جدول اهتمامات العالم لفترة قد تقصر وقد تطول، ولكن المؤكد انها بدأت تتناوب الاهتمام على غيرها من الازمات الدولية الكبرى» (ربعي المدهون، **الحياة**، لندن، ٢٢/١٠/١٩٩٠).

وفي هذا السياق، دعا الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، الرأي العام العالمي ومجلس الامن الدولي الى الانعقاد، واتخاذ أقصى العقوبات بحق الكيان الصهيوني، والى «اتخاذ قرار لتنفيذه فوراً، من أجل تأمين الحماية الدولية اللازمة لشعبنا من البطش الصهيوني وتطبيق كافة قرارات مجلس الامن التي تدعو الى الانسحاب الاسرائيلي، واعطائه حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة» (**الهدف**، ١٤/١٠/١٩٩٠).

قرار مجلس الامن

عقد مجلس الامن الدولي دورة طارئة في الثاني عشر من الشهر المنصرم، واتخذ قراراً بشأن ما تعرّض له سكان مدينة القدس من مجزرة اسرائيلية، وأصدر المجلس قراراً بهذا الشأن حمل الرقم ٦٧٢. ومن نافل القول، انه لا يمكننا قراءة هذا القرار، بعيداً من العوامل والاحداث والمتغيّرات التي طرأت على المنطقة. «ولعلّ أول هذه العوامل، هو الخط المتصاعد للنضال الفلسطيني داخل الارض المحتلة بقيادة م.ت.ف. ودخول الانتفاضة ألفيّتها الثانية،